مقومات دور منظمات المجتمع المدنى فى بناء السلم فى أفريقيا

محمد عبدالستار محمد سليمان(*)

الملخص

تناولت الدراسة بالرصد والتحليل العناصر والمقومات الرئيسية التي تؤسس لدور محوري ومؤثر لمنظمات المجتمع المدني في أفريقيا؛ والتي يمكن التعويل عليها في عمليات بناء السلام؛ خاصة مع ما يتسم به السياق الأفريقي من هياكل وآليات يمكنها التفاعل مع مفردات بناء السلام بمراحله وأبعاده المختلفة. وقد تم تقسيم الدراسة الي ثلاثة محاور؛ تناول القسم الأول مفاهيم وإقترابات وأبعاد بناء السلام. وفي القسم التاني من الدراسة؛ نتتناول بالرصد والتحليل مقومات الدور التي يمكن التأسيس عليها في التفاعل وطرح حلول للصراعات. وتم التركيز علي المكونات التي يتسم بها المجتمع المدني في أفريقيا؛ وخاصة الآليات والهياكل والمؤسسات التقليدية والدينية. ثم في القسم الثالث من الدراسة نضع تقييماً لدور منظمات المجتمع المدني في بناء السلم في أفريقيا. وقد خلصت الدراسة إلي وجود مقومات يمكن التعويل عليها في وجود دور مؤثر لمنظمات المجتمع المدني وحاسم في قضايا بناء السلام السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ حيث يمكن للمؤسسات التقليدية بإستنادها إلي ثقافات المناطق المتأثرة بالصراع، وبما تمتلكه من آليات لها جذور في الواقع المحلي،الإسهام في عمليات بناء السلام؛ وتحديداً فيما يتعلق بلجان المصالحة. كما أنها تمتلك القدرة علي القيام بدور مؤثر في المجتمعات الريفية؛ وتسوية النزاع علي الأراضي. أما بالنسبة للمنظمات والمؤسسات الدينية؛ فهي بما تتمتع به من نفوذ كبير علي نمط الحياة السلوكي للأفراد؛ وبما للدين من صلة بالحياة العامة في أفريقيا؛ تمتلك المقومات لكي يكون لها دور مؤثر في عمليات ومراحل بناء السلام.

(*) باحث دكتوراه سياسة– كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

Abstract

This Study, examines the main elements that establish a pivotal and influential role for civil society organizations in Africa. Which can be relied upon in peacebuilding operations; especially with the African context characterized by structures and mechanisms that can interact with the peacebuilding in its various stages and dimensions. The study was divided into three sections; the first section focus on concepts, approaches and dimensions of peacebuilding. In the second part of the study; examines through monitoring and analysis, the elements of the role that can be built upon in interaction and proposing solutions to conflicts. Emphasis was placed on the components that characterize civil society in Africa; Especially the traditional and religious mechanisms, structures and institutions. And in the third part of the study is an evaluation the role of NGOs in peacebuilding in Africa. The study concluded that there are elements that can be relied upon in the presence of an influential and decisive role for civil society organizations in political, economic and social peacebuilding issues in Africa. Where traditional institutions, based on the cultures of the areas affected by the conflict, and their mechanisms that have roots in the local environment, can contribute to peace-building processes; specifically with regard to reconciliation committees. It also has the potential to play an influential role in rural communities; and settling the dispute over land. As for religious organizations and institutions; it has a great influence on the behavioral lifestyle of individuals; as religion is relevant to public life in Africa; it has the ingredients to have an effective role in peacebuilding processes and stages.

مقدمة

تخلف الحروب والصراعات الكثير من التداعيات المدمرة؛ وخصوصاًعلي المستويات الإقتصادية والإجتماعية. وفى بداية القرن الواحد والعشرون كان هناك مايقرب من ستين بلداً فى صراع أوخرجت من الصراع. وتحدث هذه الصراعات في دول هشة Fragile states أو فاشلة Failed States لا تستطيع توفير الحاجات السياسية Political Goods لمجتمعها وتفقد شرعيتها فى مواجهة مواطنيها.[١] ولا يؤثر الصراع المسلح فقط على الجوانب المادية؛ بل يخلف أثاراً خطيرة على الأفراد والمجتمعات؛ فهو يغير معتقدات الأفراد وأفعالهم. ويحول ميزان القوى فى المجتمع، ويدمر المشاعر العامة الموجودة من قبل communal feelings. و قد يؤدي الانحدار الاقتصادي والتوتر والعنف إلى انفصال المجموعات عبر خطوط عرقية وإثنية كآلية للمواجهة. ومن ثم وبسبب التأثير العميق للصراع على المجتمعات والأفراد، يبرز دور المجتمع المدني في في عملية إعادة البناءالسياسي والإقتصادي والإجتماعي.[٢] وتعد عمليات بناء السلام، أو إعادة بناء الدولة؛ واحدة من أعقد التحديات التى يواجها المجتمع الدولى؛ وتستلزم تعبئة الجهود وبناء القدرات علي مستويات عديدة: ومنها تهيئة منظمات المجتمع المدني لتحمل عبء المشاركة في بناء السلام.

وسوف تناقش هذه الدراسة ماهية المقومات التي تمكن منظمات المجتمع المدني في أفريقيا من القيام بدورها في بناء السلام؛خاصة مع تعدد خطوط وأبعاد عملية بناء السلام وتعقيداتها؛ كونها عملية مستمرة بعيدة الأمد تعمل ليس فقط علي مخرجات ما بعد الصراع؛ بل تحليل جذور الصراع ومساراته، والفاعلين الرئيسيين، وتضم قضايا عديدة؛ ولا تقتصر علي السياسي والأمني فقط؛ بل مجموعة كبيرة من القضايا المدنية.

وتتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي المقومات التي تمكن منظمات المجتمع المدني في أفريقيا للقيام بدورها في بناء السلام؟

وينطلق الباحث من **فرضيتين** مؤداهما:

1- Manuela Mesa Peinado, "**The role of NGOS and the civil society in peace and reconciliation processes**"(Spain:Centro de Investigación para la Paz, Marshal Cavendish, 2007) p.1.

2- Corinne Parver, Rebecca Wolf, "Civil Societys Involvement in Post-Conflict Peacebuilding" **International Journal of Legal Information** (Washington, DC: American University Washington College of Law, Volume 36, Issue 1, SPRING) p.5,6.

١- أن منظمات المجتمع المدني في أفريقيا لديها من نقاط القوة التي تناسب أوضاع هشاشة الدولة أو الدولة الفاشلة في أفريقيا؛ ومن ثم إمكانية القيام بدور مؤثر في بناء السلام.

٢- أن منظمات المجتمع المدني المحلية (التقليدية والحديثة)، والدينية في أفريقيا؛ لديها إدراك بإحتياجات السكان وثقافتهم ومعاييرهم وتطلعاتهم(مقومات) تمكنها من تقديم مبادرات لبناء السلام وحلول للنزاعات مؤثرة علي المستوي المحلي.

وفي سعي الباحث من أجل التحقق من صحة الفرضيتين؛ **من الناحية المنهجية**؛ تم الإسترشاد بإقتراب علاقة الدولة – المجتمع؛ وهو إطار تحليلي يستوعب تلك العلاقة؛حيث يفسر التفاعل بين الدولة والتنظيمات الإجتماعية التي تنافس الدولة في عملية الضبط الاجتماعي. وأنه في الوقت الذي تلعب فيه الدولة دوراً مهماً في بناء المجتمع؛ فإن التنظيمات الإجتماعية الأخري تلعب دوراً أيضاً في تشكيل ذلك البناء. وقد يتبادلان التأثير. ومن ثم فإن الباحث يحاول إختبار ذلك بالبحث في دور المنظمات المحلية والتقليدية والدينية؛ بما لديها من مقومات.

ومن ثم سوف نقوم **بتقسيم الدراسة** إلي ثلاثة محاور:

نتناول في المحور الأول مفاهيم وأبعاد بناء السلام من خلال رصد للعديد من المقاربات التي تفسر ماهية بناء السلام، ومن ثم نستطيع التعرف علي مفردات وأهداف وأبعاد بناء السلام. بينما يتناول المحور الثاني بالرصد والتحليل المقومات التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها فيما يتعلق بقضايا بناء السلام في السياق والبيئة الأفريقية، ونعرض لهياكل أوأنماط المنظمات التي تشكل المجتمع المدني الأفريقي. ومن ثم تتناول الدراسة تحديداً المنظمات المحلية (التقليدية والحديثة) والدينية. وفي المحور الثالث والأخير من الدراسة نناقش نقاط الضعف والقوة؛ بصدد تقييم دور هذه المنظمات في بناء السلم في أفريقيا.

أولا. مفاهيم وأبعاد بناء السلام:

يهدف هذا المبحث إلي التعرف علي ماهية بناء السلام وما يتضمنه من أبعاد متعددة. ومن ثم التعرف علي الآليات والقدرات المجتمعية التي يمكن أن تساعد علي تحقيقه.

١. مفاهيم بناء السلم:

دشن الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى عبارة بناء السلام فى العام١٩٩٢؛ في إطار عرضه لبرنامجه للسلام (أجندة السلام). و أعلن بطرس غالي من خلال هذا البرنامج عن ظهور جيل جديد من بعثات السلام في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، واقترح استخدام مفاهيم مبتكرة مثل

بناء السلام ، والتي حددها على أنها "إجراءات لتحديد ودعم الهياكل التي تميل إلى تعزيز و ترسيخ السلام من أجل تجنب العودة إلى الصراع".[١]

وقد تم تطوير مفهوم بناء السلام وتوضيحه في سلسلة من الوثائق اللاحقة ، فقد شدد ملحق "أجندة السلام" (١٩٩٥) على أن المصطلح لا ينطبق فقط على أوضاع ما بعد الصراع ولكن على طيف الصراع بأكمله؛ قبل الصراع وأثنائه وبعده. وفي عام ٢٠٠١ ، أوضح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الفكرة الموسعة لبناء السلام من حيث أنها تهدف الآن إلى "منع تفشي النزاع المسلح أو تجدده أو استمراره" ، وبالتالي يجب أن تركز على مجموعة واسعة من الأنشطة مثل تعزيز التنمية المستدامة ، والقضاء على الفقر وعدم المساواة، والحكم الشفاف والخاضع للمساءلة، وتعزيز الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف.[٢] وهذا المفهوم الواسع النطاق يتعلق بنوعين من بناء السلام: الجهود المبذولة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية (لعلاج الأسباب الجذرية للصراع) والجهود لدعم صنع السلام (إضفاء الطابع المؤسسي على السلام).[٣]

ومنذ أن تم توسيع نطاق مصطلح بناء السلام ، فقد أصبح مفهومًا مستخدمًا على نطاق واسع فى المجتمع الدولى ولكنه غالبًا ما يكون غير محدد ومتنازع عليه ومثل العديد من المفاهيم الأخري يتسم بالمرونة. وقد يتم تعريفه بشكل عام أو ضيق، ولا يوجد اتفاق على متغيرات محددة بين الباحثين والوثائق التي تستخدم المصطلح؛ يعتمد التعريف المستخدم والنهج المعتمد إلى حد كبير على المصالح المؤسسية للجهات الفاعلة المعنية. ويوجد العديد من رؤى بناء السلام. وقد حاول البعض تقييد هذا المفهوم بالتشديد على بعض جوانبه المحددة؛ وبالتالي فقد اعتبر بناء السلام مرادفًا لـ: "المصالحة" ؛ "التعاون بين أطراف النزاع" ؛ "محاولة بناء علاقات أفضل" ؛ "التنفيذ العملي للتغيير الاجتماعي السلمي" ؛ "إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني" ؛ "الدمقرطة ؛ "الجهد المبذول لاستعادة القدرة على العمل من أجل الأمن المشترك" ؛ "تعزيز الأمن البشري

1- Peacebuilding Support Office, **UN Peacebuilding: an Orientation**(UN: Peacebuilding Support Office, September 2010) p5

2- Heiner Hänggi , Approaching Peacebuilding from a Security Governance Perspective ,The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF),(ed.), **Security Governance in Post-Conflict Peacebuilding**(Geneva: September 2005)p10

3- Ho-Won Jeong, Peacebuilding: Conceptual and Policy Issues, Ho-Won Jeong(ed.), **Approaches to Peace building** (UK:Macmillan Publishers Limited,2002)p20

في المجتمعات المتنازعة"؛ "تهيئة بيئة لمنع تكرار النزاع" و"المجموعة الكاملة من العمليات والمناهج والمراحل اللازمة لتحويل الصراع إلى علاقات أكثر استدامة وسلمية".[١]

ولكن يمكننا بشكل عام ولأغراض تحليلية النظر إلى السلام من منظورين مختلفين؛ سلبى (المفهوم الأضيق) والذى يتم فيه وقف العنف، والسلام الإيجابى أو السلام المستدام (المفهوم الأوسع)أو النهج متعدد التخصصات ؛ حيث يركز على غياب العنف الهيكلي بتطوير عوامل التعاون والتكامل؛[٢] والذى يتطلب جهود طويلة الأجل من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات؛ ومنها بناء هياكل ومؤسسات الحكم وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية شاملة المؤسسات الدينية من أجل صنع وبناء السلام، وليس مجرد غياب للعنف؛ يتصدى للمصالحة الوطنية وإنشاء إطار مؤسسي وسياسي جديد لحل النزاعات سلميا وكسر دوامة العنف نهائيا. ومثال ذلك بعض البلدان الخارجة من الصراع التى أنهت العنف، فإن فشلها فى إقامة حكم أكثر شرعية أو نمو إقتصادى أو مصالحة يدل على كونها حققت سلام سلبى ولم تحقق سلام إيجابى؛ فالسلام الإيجابى ليس مجرد غياب الحرب، وإنما التمتع بالعدالة والمساواة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويمكن أن يشمل يناء السلام الإيجابى مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل المفاوضات وحفظ السلام، والتعافى من الصدمة، والحد من الفقر، وإرساء الديمقراطية. وتشمل عملية بناء السلام ثلاثة مراحل وهى منع نشوب الصراعات المسلحة، وإدارة الصراع، وبناء السلام بعد إنتهاء الصراع.[٣] وهي ليست وفقا لبعض الباحثين وأيضاً وفقاً للأمم المتحدة[٤] مرحلة تحدث بعد صنع السلام وحفظ السلام؛ علي سبيل المثال عند موافقة مجلس الأمن على نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة ، فإن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تنتشر لدعم الجهات الأمنية الوطنية في إرساء الأمن والسلامة اللازمة لبناء السلام. أيضا يلعب أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة دوراً بالغ الأهمية باعتبارهم بناة السلام الأوائل؛ حيث تشمل ولايات عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد العديد من مهام بناء السلام، وهذه العمليات تتعدد من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، إلي دعم

1- **Ibid** ,p21
2- **Ibid** ,p27
3- Corinne Parver, Rebecca Wolf, "Civil Societys Involvement in Post-Conflict Peacebuilding" **International Journal of Legal Information** (Washington, DC: American University Washington College of Law, Volume 36, Issue 1, SPRING,2008)p8
4- Peacebuilding Support Office, **Op.cit**, p8

العمليات الانتخابية وإعادة إنشاء السلطة الحكومية. ومن أجل إنجاز ودعم تلك المهام يتم توظيف الموظفين المدنيين الدوليين والوطنيين.[1]أيضاً زمنياً كون الفترة الزمنية التاريخية من الحرب إلى السلام هي فترة طويلة؛ قد تتداخل فيهما المرحلتان، حيث قد يصل السلام إلى بعض المناطق، ويظل مستمراً في مناطق أخري؛ حيث يستمر الصراع ويبقى تهديداً شاملاً ، ويحقق في بعض الأحيان مكاسب. وفي نفس الوقت تتم إعادة الإعمار وإعادة البناء خلال هذه الفترة. وهذا يعني أنه ليس بالضرورة كما هو شائع أن تكون عمليات التعمير وإعادة التأهيل والمصالحة ثابتة في مرحلة ما بعد الصراع.[2] أي هناك تداخل وتوازي وتكامل بين مراحل عمليات السلام المتعددة.

ومن ثم فإن بناء السلام مفهوم لا يشمل فقط الجهود التحويلية طويلة الأجل، ولكن أيضا صنع السلام وحفظ السلام. حيث لا يوجد تعريف واضح وواضح لبناء السلام يميزه عن منع الصراعات ، وحفظ السلام ، وصنع السلام ، والمساعدة الإنسانية والإنمائية. وذلك لوجود تداخل كبير في الأهداف والأنشطة على طول الفترة الزمنية من الصراع إلى السلام. كما أن أنشطة بناء السلام المختلفة قد تتم في كل مرحلة من الفترة الزمنية بأطيافها. ووفقاً لهذا الرأي، يشمل بناء السلام جهود الإنذار المبكر والاستجابة ، ومنع العنف ، والعمل الدفاعي، وحفظ السلام المدني والعسكري ، والتدخل العسكري ، والمساعدة الإنسانية ، واتفاقات وقف إطلاق النار ، وإنشاء مناطق سلام.[3] ومن ثم فهو يشمل أو ينطوي علي:

أ) عمليات وأنشطة قصيرة الأجل تتسم بالمركزية من قبل المجتمع الدولي وتركز علي الاجراءات السياسية التي تحظي بقبول وتأييد الفاعلين المحليين. وينبغي التأكد في تلك المرحلة المبكرة من مرحلة ما بعد الصراع علي صعيد الاستجابة السريعة من أن القرارات المتخذة على المدى القصير، لا تخل ببناء السلام على كل من المدي المتوسط والطويل.[4]

1- **Idem**

2- Hussein Solomon and Sally Matthews1, "**Civil Society, the State and Conflicts in Africa**", p6. At: https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.624.8837&rep=rep1&type=pdf

3- Katharina Schilling, **Peacebuilding & conflict transformation** ZFD (Ziviler Friedensdienst – Civil Peace Service), Germany, 2012,p29,30

4- Peacebuilding Support Office,**Op.cit**, p11

ب) عمليات طويلة الأمد لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. ويتم إنجازها من خلال حشد من الفاعلين؛ يستلزم كما يري بعض الباحثين وكذلك أدبيات الأمم المتحدة؛ التنظيمات غير الحكومية المحلية وتنظيمات المجتمع المدني المحلي.[١]

وهناك العديد من المقاربات حول مفهوم بناء السلام:[٢]

- علاقة وإرتباط مفهوم بناء السلام الشامل بإستراتيجيات التنمية؛ هناك إتجاهان فكريان أو مدرستان؛ المدرسة "الحصرية" the exclusivist و المدرسة الشمولية The Inclusivists وفقا للمدرسة الحصرية لا ينبغي أن يتشابك هذان المفهومان المتباعدان بناء السلام والتنمية ؛ حيث يتم بناء السلام استجابةً للمشكلات الأمنية لفترة زمنية محدودة ، في حين أن التنمية هي استراتيجية طويلة المدى يتم تنفيذها في ظل ظروف سلمية بشكل عام. وتقتصر المدة الزمنية لبناء السلام على سنتين إلى ثلاث سنوات. أما من وجهة نظر"الشموليون" فإن التنمية هي أساس فلسفة بناء السلام ، وأنه لا يمكن أن تنجح عملية بناء السلام في نهاية المطاف ما لم يتم دمجها في مبادرة التنمية. ومن ثم تستغرق المدة الزمنية لبعثات السلام من سبع إلى ثماني سنوات.
- توقيت عمليات بناء السلام، أو متي ستجري عمليات بناء السلام. المتدرجون The gradualists' و "المتآزرون" The synergists ؛ حيث يري المتدرجون أن بناء السلام يجب أن يكون الخطوة الأخيرة بعد التوصل إلى تسوية سياسية ، وإقرار السلام (صنع السلام) ، واتفاق وقف إطلاق النار والموافقة عليه (حفظ السلام) ، أو ، إذا لزم الأمر ("إنفاذ السلام"peace-enforcement '). بينما يؤكد "المتآزرون" على أن جهود بناء السلام يجب أن تعتبر مكملة وداعمة للنهج الأخرى؛ حيث يفيد بناء السلام ويساهم في حفظ السلام وصنع السلام وإنفاذ السلام. وغالباً ما تكون بعثات السلام متعددة الأبعاد بطبيعتها ، وتتطلب أداء جميع المراحل بطريقة متكاملة.
- مدي الحاجة أو ضرورة للحصول علي موافقة أطراف النزاع لكي يتم البدء في مهمة السلام؛ هناك أيضا توجهان حيث يري "الحصريون" و"التدريجيون" أن الحصول علي

١- د.أيمن السيد شبانة، **الأمم المتحدة وبناء السلم: تجارب أفريقية**(الأمارات العربية، االشارقة: مركز الخليج للدراسات) ص٣٠

2- Ho-Won Jeong, **Op.cit**,p21,22

موافقة أطراف النزاع شرط للبدء في مهام بناء السلام. أما "الشموليون" و "المتآزرون" فمن وجهة نظرهم لاضرورة لذلك. و أنه من الممكن التفكير في عملية سلام متكاملة ، تتضمن أهدافها في نفس الوقت صنع السلام أو حفظ السلام أو حتى فرض السلام.

- منظور الحوكمة الأمنية[١]:

ظلت العديد من الثغرات الكبيرة عائقا أمام تطوير المفاهيم والسياسات والممارسات التي من شأنها أن تسهل بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتجعله أكثر فعالية. وتكمن إحدى هذه الثغرات في البعد الأمني؛ ففي أوائل التسعينات كان التركيز الأساسي في التدخلات بعد الصراع على إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي ، في حين أن المهام الأوسع والأكثر حساسية من الناحية السياسية لبناء القدرات المحلية لتوفير الأمن (بخلاف توفير الأمن المباشر بمساعدة خارجية في البيئات الهشة) غالبًا ما يتم تجاهلها. ولكي يدوم السلام يجب تلبية الاحتياجات الأمنية على قدم المساواة وبالتوازي مع الجوانب السياسية والاجتماعية الاقتصادية لإعادة الإعمار. ويتطلب بناء السلام بعد انتهاء الصراع الاهتمام اللازم بالحوكمة ، ولا سيما الحكم الرشيد في قطاع الأمن. وإذا لم تتم مايطلق عليه حوكمة الأمن؛ سيكون بناء السلام بعيد المنال ويصبح الانتكاس إلى الصراع أمرًا لا مفر منه تقريبًا.[٢]

قضايا الحوكمة الأمنية مثل إصلاح قطاع الأمن ، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ، وسيادة القانون والعدالة الانتقالية تنامي الاعتراف بها من قبل الجهات الفاعلة في مجالي الأمن والتنمية باعتبارها مهام ذات أولوية لبناء السلام. ففي يوليو ٢٠٠٥ ، أقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن إصلاح قطاع الأمن هو عنصر أساسي في أي عملية لتحقيق الاستقرار في بيئات ما بعد الصراع، و "يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج و حماية المدنيين.[٣]

ومن وجهة نظر الباحث؛ فإن المفهوم الشامل لعملية بناء السلام؛ والتي تنطوي علي عملية سلام متكاملة؛ حيث تتداخل وتندمج مراحل صنع وحفظ وإنفاذ في عمليات بناء السلام؛ بمعني أنه لا ينطبق فقط على أوضاع ما بعد الصراع ولكن على طيف الصراع بأكمله؛ قبل الصراع وأثنائه وبعده؛ يمثل الإتجاه الإيجابي والمستدام المفترض من عمليات ومراحل بناء السلام.

1Alan Bryden, Timothy Donais and Heiner Hänggi,"Shaping a Security Governance Agenda in Post-Conflict Peacebuilding", **Policy Paper – №11** (Geneva: Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), November 2005) p1,2

2 Heiner Hänggi,**Op.cit**,p4

3 **Idem**

٢. أبعاد بناء السلم:

جاء البيان الرئاسي بشأن بناء السلام الصادر عن مجلس الأمن و المؤرخ في فبراير ٢٠٠١؛ ليقر بأن صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام مترابطان ارتباطا وثيقا وأن بناء السلام يهدف إلى منع نشوب صراعات عنيفة أو تكرارها أو استمرارها وبالتالي يشمل مجموعة واسعة من البرامج والآليات السياسية والتنموية والإنسانية وحقوق الإنسان. كما أقترحت لجنة الأمم المتحدة في ٢٠٠٤؛ بأن يركز بناء السلام على بناء الدولة في مرحلة ما بعد الصراع.[١]

وتنطوي عمليات بناء السلام علي مجموعة كاملة من المناهج والعمليات والمراحل والاجراءات الضرورية؛ ومجموعة من الأنشطة الانتقالية لتنفيذ إتفاقيات السلام بعد الحروب الأهلية. وتشمل الأنشطة عادة إدارة الانتقال من الإغاثة إلى الانتعاش الاقتصادي والتنمية الطويلة الأجل؛ عودة اللاجئين والمشردين؛ إصلاح قطاع الأمن؛ إعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية؛ إعادة بناءالمؤسسات السياسية للحكم الديمقراطي؛ وتعزيز حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات الماضي في نظام العدالة الانتقالية.[٢]

وقد أقر مجلس الأمن بأن بناء السلام الناجح في المجتمعات الخارجة من الصراع يقوم على فرضية وجود عناصر متكاملة تشمل؛ حماية المدنيين؛ وتعزيز سيادة القانون؛ والعدالة الانتقالية ونزع السلاح والتسريح؛ والإعادة إلى الوطن؛ وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل للمقاتلين السابقين؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والإصلاح الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي. [٣]

وكما ذكرنا سلفا فإن مفهوم بناء السلام الايجابي أو المستدام وفقا للكثير من الأدبيات لا يقتصر علي مجرد وقف العنف ولا على البنية التحتية المادية أو إعادة إطلاق الاقتصاد فقط، وانما يتضمن العديد من الأبعاد، ويمكننا تحديد خمسة أبعاد رئيسية فى عملية بناء السلام :[٤]

أ) البعد الأمنى والعسكرى: التسريح ، ونزع السلاح ، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وإزالة الألغام.

1 http://www.ceipaz.org/images/contenido/Peace-building%20overview_ENG.pdf

2 Gunnar M. Sørbø, **Peacebuilding in post-war situations:Lessons for Sudan**,(Norway:Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights CMI's publications,2004) p1

3 United Nations, Security Council, **S/PRST/2005/30**, p2

4 Manuela Mesa Peinado, **Op.cit**,p2

ب) البعد السياسى والمؤسسي: الدمقرطة وإصلاح الدولة و الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، وتدعيم سيادة القانون، والمصالحة الوطنية، وتحقيق العدالة الانتقالية.

ت) البعد الاجتماعي والانساني: إعادة توطين النازحين واللاجئين ، وتقديم مساعدات الاغاثة، وإعادة تأهيل الخدمات الاجتماعية الأساسية، والاهتمام باحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، وإعادة تنشيط النسيج الاجتماعى.

ث) البعد الاقتصادي: التغلب على تشوهات اقتصاد الحرب، وإعادة تأسيس إطار اقتصادي كلي مستقر، وإعادة بناء البنية التحتية الإنتاجية الأساسية، ودعم التنمية.

ج) البعد البيئي: ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ ولكى يتمكن ملاك الأرض من الوصول العادل للموارد.

ثانياً. القدرات المحلية لمنظمات المجتمع المدني في بناء السلام في أفريقيا:

نرصد في هذا المبحث مقومات الدور أو العناصر الرئيسية التي يمكننا من خلالها التعويل علي منظمات المجتمع المدني في أفريقيا في المساهمة في بناء السلام؛ في المجمل من حيث موقع المجتمع المدني في المجال العام، ومن حيث الأدوات التي يمتلكها للوصول لحلول فيما يتعلق ببناء السلام (القدرات المحلية). وكيف يستطيع معالجة القضايا محل الصراع كونه لديه قراءة أكثر تفصيلا وتعمقاً للواقع المحلي الأفريقي (إحتياجات السكان وثقافتهم ومعايرهم وتطلعاتهم)؛ وهي بمثابة مقومات (عناصر) تمكن تلك المنظمات من القدرة علي إيجاد نهج أكثر واقعية لبناء السلام.

وفي السياق الأفريقي سأحاول التركيز علي خصوصية المجتمع المدني الأفريقي؛ بما يضمه من مؤسسات دينية ، وآليات تقليدية؛ يمكنها إدراك الواقع الأفريقي بكل تعقيداته علي المستوي السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولتعريف وتحليل أكثر واقعية للمجتمع المدني الإفريقي يتم التركيز على مجموعة واسعة من النشاط الجماعي والقواعد، سواء كانت "ديمقراطية" أم لا، والتي تشكل المجتمع المدني الإفريقي الحالي الفعلي. ووفقاً للمفهوم الاجتماعي الواسع للمجتمع المدني؛ ليشمل مجموعة واسعة من الجماعات المجتمعية؛ كونه عالم يتكون من جميع أنواع الجمعيات والمنظمات الموجودة خارج الدولة والسوق، ويعمل على حماية المصالح الجماعية. ومن ثم يجب تحليل كل من المنظمات التقليدية والحديثة وعدم الإقتصار أو تقييد عناصره التأسيسية إلي المنظمات غير الحكومية علي

النمط الغربي فقط. ويؤدي هذا النهج الشامل إلى تحليل شبكات القائد والأتباع، والجمعيات العرقية، وبعض السلطات "التقليدية" كجزء من المجتمع المدني، مما يدل على أن المجتمع المدني الإفريقي أكثر جذورًا وتمثيلا للمجتمع الأفريقي ككل مما يتصوره أصحاب الرؤية المثالية الضيقة. كما أنه لا يمكننا أيضاً إغفال المؤسسات الدينية؛ وما تمتلكه من مقومات قوية، ووسائل وآليات لتعبئة الموارد؛ لما يمثله الجانب العقائدي والروحي (حيث تهيمن ثلاثة أنظمة دينية على المشهد الديني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ الأديان الأفريقية التقليدية ، والمسيحية ، والإسلام)في حياة المواطن الأفريقي.

١ .الملكية الوطنية:

في ملاحظات الأمين العام كوفي عنان الافتتاحية بصدد مناقشة مجلس الأمن "دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع"؛ أكد علي وجوب أن يكون الهدف هو خلق تآزر مع مجموعات المجتمع المدني؛ التي تقوم ببناء الجسور ، وتكتشف الحقيقة ، وتوفر المراقبين ، والمدافعين عن حقوق الإنسان ، وعوامل الحماية الاجتماعية والإنعاش الاقتصادي. وأن مشاركة المجتمع المدني يمكن أن تبني المصالحة، وتقلل من تأثير الذين قد يحاولون إعادة إشعال الصراع. ويمكن أن تساعد على ضمان مساءلة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، و بناء توافق وطني في الآراء بشأن تصميم الهياكل والبرامج بعد انتهاء الصراع. كما يمكن أن يساعد في إعداد المجتمعات المحلية لاستقبال الجنود المسرحين واللاجئين والمشردين داخليا. وفي التعبير عن اهتمامات المهمشين.[١]

أيضا علي مستوي الأمم المتحدة كان تدشين مصطلح الملكية المحلية في الأدبيات المتعلقة ببناء السلامLocal ownership ؛ وهو مصطلح يعبر عن الارادة الوطنية، ومشاركة الجهات الفاعلة المحلية في بناء السلام. وظلت مطبوعات بناء السلام للعديد من السنوات تشدد على أهمية الملكية المحلية لعمليات بناء السلام؛ ومثال ذلك؛ التأكيد في بيان من رئيس مجلس الأمن في ٢٠٠٥؛[٢] علي أن الملكية الوطنية national ownership تلعب دوراً هاماً ينبغي أن يدعمه المجتمع الدولي ، بما في ذلك المنظمات الإقليمية. وأيضاً تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ بشأن

1 United Nations Secretary General, **Secretary General's opening remarks at the Security Council debate on 'The role of civil society in post-conflict peacebuilding** (New York, 22 June 2004)

2 Statement by the President of the Security Council, United Nations, Security Council, **S/PRST/2005/30**, p2

بناء السلام في أعقاب النزاع مباشرة (A / 63/881 - S / 2009/304) حيث يشدد على ضرورة الملكية الوطنية ويجادل بأن الجهات الوطنية فقط يمكنها تلبية احتياجات مجتمعها والأهداف بطريقة مستدامة. كما أن وجود مشاركة نشطة وجادة من أصحاب المصلحة المحليين في أنشطة بناء السلام أمر حاسم لنجاحهم. ومن ثم فإن ذلك يتطلب استراتيجيات تفهم وتحترم وتراعي التصورات والاحتياجات والقدرات والخبرات المختلفة للمجتمعات المحلية وتعزيز الإرادة والقدرة المحلية لبناء السلام.[1]

ولكن مسألة تحديد المحلي في الواقع العملي تثير الكثير من الجدل، وتحكمها العديد من الاعتبارات؛ يتطلب تحديد من هو شرعي ومحلي على حد سواء تنفيذ مبادرات بناء السلام التي تعكس الظروف الخاصة لكل بيئة نزاع. وعلى الرغم من أن الحكومات يُنظر إليها تقليديًا؛ على أنها ممثلة للسكان المحليين ، وان كان البعض يري ان عدم شرعية الحكومات والمؤسسات الجديدة تمثل مشكلة خطيرة. ولكن بشكل عام يشمل السكان المحليون مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة بما في ذلك ممثلين عن الحكومات ومجموعات المجتمع المدني والمجتمع المحلي والزعماء الدينيين. ويري البعض ضرورة مراعاة قطاعات المجتمع غير الممثلة في صنع القرار بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات العرقية والأقليات الأخرى، والمقاتلين السابقين ، المشردين وتعد كل تلك العناصر بمثابة قدرات محلية لبناء السلام.[2]

وقد شهدت أفريقيا العديد من الجمعيات الأهلية التي عرفت بمشاركتها في عمليات بناء السلم؛ ومنها المركز الأفريقي للفض البناء للنزاعات The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD) ومركز فض المنازعات The Centre for Conflict Resolution (CCR)، ومعهد الدراسات الأمنية institute for security studies(ISS)، ومبادرة السلم النيروبية Nairobi Peace Initiative (NPI) وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلم WEST AFRICA NETWORK FOR PEACEBUILDING(WANEP). ويعطي هذا الإنتشار مؤشر علي الإهتمام القاري بقضايا السلم؛ كإنتشار الأسلحة الصغيرة، وتزايد تجنيد الأطفال، وتنامي الفقر. كما أن هذه الجمعيات تتسم بالفعالية الكبيرة كونها تعتمد علي شبكات الإتصال Net works والتي من من

1 Madoka Futamura and Mark Notaras, "Local Perspectives on International Peacebuilding"at: **https://unu.edu/publications/articles/local-perspectives-on-international-peacebuilding.html#info**

2 **Idem.**

خلالها كانت إستعانة شبكة غرب أفريقيا لبناء السلم WANEP بشركائها في الشبكة، وتمكنها من لفت الأنظار إلي المآزق الليبيري؛ بحشد النساء وسائر فئات المواطنين في محادثات السلم التي توجت بإبرام إتفاقية أكرا السلمية بين الحكومة الليبيرية وجماعتان من المتمردين في٢٠٠٣. أيضا جمعية "العمل المكثف للمرأة الليبرية من أجل السلم"؛ حيث وعلي مدار خمسة عشرة عاما حشدت هذه الجمعية المسيرات والتظاهرات في مونروفيا، وفي محادثات السلم وصولا إلي إعلان مارس ٢٠٠٣ وهو الإعلان الذي وقعه ممثلون عن مختلف التظيمات النسوية الليبرية واعداً النسوة بالعمل علي دمج المرأة في كافة عمليات بناء السلم مابعد الصراع في البلاد.[١] كما أن هذه الجمعيات الأهلية تقف في طليعة التطوير لنظم الإنذار المبكر للتكتلات الإقليمية مثل التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا(إيكواس)، وهيئة التنمية بين الحكومات(إيجاد). كما تلعب هذه الجمعيات وسائر تنظيمات المجتمع المدني دور محوري في تنفيذ الخطط هيكلياً، وكذلك قدرتها علي تطبيق وتنفيذ مشروعات السلم؛ ففي عام ١٩٩٦كان هناك مايقرب من ثلاثة الآف الجمعيات الأهلية التنموية من بلدان "هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية"OECD تستحوذ علي ٥,٧ مليار دولار سنوياً وتنفقها في مساعدة الدول النامية. ويعمل مع هذه الجمعيات الأهلية مايعرف بالتنظيمات المجتمعية CBOs والتي تسمي أيضاً بالتنظيمات الشعبية.[٢]

٢. الآليات التقليدية:

تعد آليات بناء السلم التقليدية المحلية أوالمقاربات التقليدية التي تستند إلى ثقافات المناطق المتأثرة بالصراع؛ من مقومات عملية بناء السلم في أفريقيا؛ وتعود جذور هذه المناهج التقليدية إلى تاريخ المجتمعات المحلية قبل الاستعمار؛ ولكنها تغيرت باستمرار مع مرور الوقت في عملية التفاعل مع العالم الخارجي؛ فقد أثبتت المؤسسات التقليدية غير الحكومية فيما يتعلق بالسيطرة علي الصراعات هذه المرونة. ويري بعض الباحثين أنه يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للجهات الفاعلة والأساليب التقليدية من غير الدول – ودمجها مع الأشكال الحديثة لتحويل الصراع ، سواء كانت قائمة على الدولة أو على المجتمع المدني. و يمكن تحديد بعض نقاط القوة الرئيسية للنهج التقليدية لبناء السلام؛ تناسب أوضاع هشاشة الدولة والفشل والانهيار ؛ تُنسب إليها

1 ABDUL KARIM ISSIFU, Women's Participation and Social Provisions in Peace Agreements, **Master's Thesis (**Uppsala, Sweden: Uppsala University, 2020)p29

٢ ديفيد ج.فرنسيس، عبدالوهاب علوب(مترجم)، **أفريقيا السلم والنزاع** (القاهرة: المركز القومي للترجمة،ط١، ٢٠١٠) ص١٩٥-١٩٦

الشرعية لأنها ليست متمحورة حول الدولة ؛ التركيز على البعد النفسي والاجتماعي والروحي؛ توفير الإدماج والمشاركة الشاملة.[١]

وتنطوي الأعراف محلية لبناء السلم علي العديد من السمات؛ مثل التعويض والمصالحة، والوحدة الوطنية، وقول الحقيقة وإعادة التوزيع عوضا عن العقاب والجزاء. وهذه الأعراف تساعد علي التعافي والمصالحة، وتتضمن أسس لإعادة التضامن الاجتماعي. ومن هذه الأعراف الجاكاكا في رواندا، والماتو أوبوت في أوغندا. كما أن لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا تبنت مفهوم الأوبنتو؛ ويعني التراحم والوعي بالترابط الإنساني، وأن سلم الفرد وسلم المجتمع يعتمد كل منهما علي الأخر؛ بهدف إعادة الدمج في المجتمع.[٢]

وقد كانت العدالة التقليدية تعمل في فترة ما قبل الاستعمار وخلال الاستعمار ، مادة للكثير من الأدبيات وفقا للنهج الأنثروبولوجي، أو من خلال رصد ظاهرة التعددية القانونية؛ أي تعايش أشكال التقاضي الحكومية وغير الحكومية، كما حظيت طقوس المصالحة باهتمام كبير. ولكن مع الزخم الذي حدث مع مشاريع التحول الديمقراطي؛ تناولت العديد من الأدبيات الدور الذي تلعبه هذه الآليات التقليدية أو قد تلعبه في التعامل مع إرث انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. وتتسم أفريقيا بشكل خاص بوجود موارد إدارة نزاعات محلية في مجال الآليات الاجتماعية التقليدية. وبدفع من التجربة الرواندية مع الجاكاكا ، تم تطوير وتطبيق نهج "حديث" تجاه الشكل الأصلي لتسوية النزاعات وتطبيقه في أعقاب الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤. كما يعد نظام الجورتي في الصومال؛ وهو ديوان للوساطة بين العشائر؛ حيث تتولي هذه المؤسسة الحفاظ علي النظام الاجتماعي من خلال إدارة النزاعات عند نشوبها. وفي أعقاب إنهيار الدولة الصومالية في عام ١٩٩١؛ لجأ شمال الصومال(صوماليلاند) إلي الآليات المحلية في إقرار السلم ؛ مع عقد ديوان "اريجافو" الذي أقر فيه ميثاق للسلم الذي أنهي النزاعات في العديد من بقاع صوماليلاند، وتم إنشاء لجان لحفظ السلم وتفسير ميثاق السلم. وجمع ديوان "اريجافو" بين أعضاء الجورتي بالاضافة الي مبعوثين ومراقبين من داخل البلاد وخارجها. وتمكنت صوماليلاند من تحقيق نقل السلطة من الطوائف المسلحة إلي رئيس منتخب من قبل ديوان الشيوخ في مايو

---

1 Volker Boege, "Potential and Limits of Traditional Approaches in Peacebuilding", Beatrix Austin, Martina Fischer, Hans J. Giessmann(eds.), **Advancing Conflict Transformation**(Germany: VERLAG BARBARA BUDRICH, First published:2014) p444-449

٢ ديفيد ج.فرنسيس،**مرجع سبق ذكره**، ص(٢٠٦-٢٠٧).

١٩٩٣، وإقرار ميثاق وطني منشئ للمجلس التشريعي ومجلسا للشيوخ أو مايطلق عليه "جورتي قومي". ومن خلال هذه الآليات تمكنت من الحفاظ علي قدر كبير نسبيا من السلام. أيضا في أوغندا كان الجدل حول دور كل من المحكمة الجنائية الدولية وممارسات المصالحة التقليدية لشعب أكولي إبان السعي لتحقيق تسوية سلمية للصراع الذي استمر عقدين في البلاد. وفي الاتفاق المبدئي حول المساءلة والمصالحة الموقعة في أواخر يونيو ٢٠٠٧ من قبل حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة المتمردة؛ نجد فقرة عن وجوب تعزيز آليات العدالة التقليدية ، مثل Culo Kwor و Mato Oput و Kayo Cuk و Ailuc و Tonu ci Koka ، مع التعديلات اللازمة كجزء أساسي من إطار المساءلة والمصالحة. كما يتضمن قانون لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبيريا الصادر في يونيو ٢٠٠٥ أحكامًا بشأن استخدام الآليات التقليدية لإدارة النزاعات. وفي سيراليون كان مفوضو لجنة الحقيقة والمصالحة قادرين على "طلب المساعدة من الزعماء التقليديين والدينيين لتسهيل جلساتها العامة وفي حل النزاعات المحلية الناشئة عن الانتهاكات أو الانتهاكات الماضية أو في دعم الشفاء والمصالحة. ويري البعض أن هذا التضمين لصكوك العدالة التقليدية في سياق صنع السلام والعدالة ؛ يعد واحدة من أقوى الدلائل بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الآليات في أوقات الانتقال. كما جعلت هذه التجارب سواء في رواندا أو أوغندا الآليات التقليدية تدخل بشكل متزايد في دائرة الضوء السياسي؛ حيث ازداد الاهتمام الدولي بالدور المحتمل للآليات التقليدية في المصالحة واستراتيجيات العدالة الانتقالية.[١]

وتتسم أنظمة العدالة غير الرسمية في أفريقيا جنوب الصحراء بالسمات الأتية:[٢]

- ينصب التركيز على المصالحة واستعادة الوئام الاجتماعي.
- هناك تركيز على العقوبات التصالحية.
- يُنظر إلى المشكلة على أنها مشكلة المجتمع أو المجموعة بأكملها.
- يتم تأمين تنفيذ القرارات من خلال الضغط الاجتماعي.

1Luc Huyse, "tradition-based approaches in peacemaking, transitional justice and reconciliation policies",Luc Huyse, Mark Salter(Eds) **Traditional Justice and Reconciliation after Violent Conflict Learning from African Experiences(**Stockholm,Sweden:International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2008 **)** p1,10,12

أنظر أيضا: ديفيد ج.فرنسيس،**مرجع سبق ذكره**،ص(٣٨-٣٩).

2 Luc Huyse ,**Op.cit**, p14

- لا يوجد تمثيل قانوني إحترافي.
- تأكيد القرارات من خلال طقوس تهدف إلى إعادة الإدماج.
- قواعد الإثبات والإجراءات مرنة.
- العملية طوعية والقرارات تستند إلى اتفاق.
- يتم تعيين المحكمين التقليديين من داخل المجتمع على أساس الوضع أو النسب.
- هناك درجة عالية من المشاركة العامة.

فيما يتعلق بسياسات العدالة الانتقالية؛ يقوم المجتمع المدني بأشكاله المختلفة (الزعماء التقليديون والثقافيون والدينيون ، والشيوخ ، والمنظمات غير الحكومية المحلية ووسائل الإعلام) بوضع القواعد ، وتعيين الموظفين الرئيسيين (الوسطاء ، المحكمون ، القضاة العاديون) ومراقبة تنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها . بالإضافة إلى ذلك ، هناك من حيث المبدأ درجة عالية من المشاركة العامة.

3. المنظمات الدينية:

يؤكد بعض الباحثين على الأهمية الأساسية للروحانية للشعوب الأفريقية، و الحيز المهم للمكون الديني في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث تهيمن ثلاثة أنظمة دينية على المشهد الديني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: الأديان الأفريقية التقليدية ، والمسيحية ، والإسلام. وفي الواقع ، الدين والسياسة العامة متشابكان في أفريقيا؛ لأن كلاهما يدعي تقديم إجابات موثوقة لأسئلة مهمة حول كيفية عيش الناس.[1]

وكأحد المكونات الهامة في الحياة الاجتماعية في القارة الأفريقية ؛ يعد الدين مصدر رئيسي لرأس المال الاجتماعي؛ كونه يساهم في توعية الممارس الديني للاستجابة لتحديات المجتمع. ونتيجة لذلك ، يصبح الشخص المتدين مصدرًا لرأس المال الاجتماعي؛ ففي الدين التقليدي

1 Lado Tonlieu Ludovic, S. J, Religion and Peacebuilding in Sub-Saharan Africa, Terence McNamee, Monde Muyangwa (Eds.), "**the State of Peacebuilding in Africa Lessons Learned for Policymakers and Practitioner"**(Switzerland: the registered company Springer Nature Switzerland AG, 2021)p47,48

الأفريقي، يتم تعزيز القيم في المجتمع من خلال انخراط ومشاركة الفرد في أنشطة المجتمع. كما تساعد المجتمعات الدينية مثل الكنائس في تمكين المجموعات الاجتماعية التي عادة ما يكون لها تأثير ضئيل. أي أن الدين يفيد في تعبئة الموارد لمعالجة مشاكل المجتمع. فقد قدمت الكنائس منصات تمكن المجتمع المدني من البقاء حتى في ظل الأنظمة القمعية مثل الفصل العنصري والحكم العسكري في إفريقيا. ومن ثم تعد المجتمعات الدينية منابر مستدامة للمجتمع المدني في أفريقيا ولتعزيز الأنشطة السياسية والاقتصادية.

ويجادل البعض بأن الدولة والدين يجدون نقطة التقاء. ويتجلى تأثير الدين على المجال العام في حقيقة أن العديد من السياسيين يناشدون قادة الكنائس أن يصلوا من أجلهم ، خاصة خلال الانتخابات وفي أوقات الأزمات. على سبيل المثال ، حضر رئيس نيجيريا ، جودلاك جوناثان ، برنامج ليلة الروح القدس the Holy Ghost Night لكنيسة "المسيح المفدي" the Redeemed Christian Church قبل انتخاب عام ٢٠١١. أيضا الجنرال محمد بوهاري ، وهو مسلم ، زار القس EA Adeboye في معسكر الخلاص في لاغوس لطلب دعمه.[١]

وهذه الصلة المجتمعية للدين بالحياة العامة الأفريقية؛ تضع المسؤوليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المؤسسات أو المنظمات الدينية بشكل مباشر أو غير مباشر؛ حيث تتمتع بنفوذ وتأثير كبير على نمط الحياة السلوكي للأفراد، وعلى المجتمع المدني بشكل عام ؛ لا يمكن لأي منظمة غير حكومية أن تحدثه بنفس قدرة المنظمات الدينية. وفي نفس الوقت يُنظر إلى الدين في المقام الأول كأداة لحل المشكلات؛ حيث يتوقع العديد من المتدينين أن يحل الدين مشاكل شخصية واجتماعية ؛وخاصة مع فشل الدولة، وتراجع المسؤولية الاجتماعية للدولة خاصة بعد تنفيذ برامج التكيف الهيكلي في الثمانينيات والتسعينيات، والحروب الأهلية ، والتهديدات من مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة غير الحكومية، وكذلك المنظمات الإرهابية.

وتعد الكنائس من أقوي مؤسسات المجتمع المدني في أفريقيا؛ وخصوصا الكنيسة الكاثوليكية؛ كنتيجة لسنوات من النشاط التبشيري عبر إفريقيا خلال الفترة الاستعمارية؛ فقد لعبت

1 Rotimi Williams Omotoye and Elisabeth DeCampos, THE ROLE OF THE CHRISTIAN CHURCH IN BUILDING CIVIL SOCIETY IN NIGERIA, Mojubaolu Olufunke Okome (eds.) **STATE FRAGILITY, STATE FORMATION, AND HUMAN SECURITY IN NIGERIA**(New York: PALGRAVE MACMILLAN, First published,2013)p٢12,213

الكنائس دورًا رئيسيًا في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أواخر القرن التاسع عشر، عندما بدأت معظم المنظمات التبشيرية في إنشاء مدارس التبشير والمستشفيات والمستوصفات، وكانت برامج التعليم والصحة التي تديرها البعثات المختلفة أوسع بكثير من تلك التي تديرها الحكومات الاستعمارية. و بينما ركزت الحكومات الاستعمارية بشكل عام على المدارس الثانوية وتوفير الصحة الحضرية؛ كانت البعثات التبشيرية في كثير من الأحيان المزود الوحيد للمدارس الابتدائية والمستوصفات في المناطق الريفية. وقد كان إسهام البعثات المسيحية في تأسيس المدارس التي قدمت التعليم الغربي في العديد من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء؛ ومنها نيجيريا وأوغندا؛ دورا ملموسا في تشكيل النحبة الجديدة المتعلمة؛ ففي نيجيريا قامت المنظمات الدينية (FBOs) التي هي جزء من المجتمع المدني بتأسيس وصيانة المدارس ومرافق الرعاية الصحية والمشاركة في أنشطة التنمية المجتمعية؛ في ظل تخلي الدولة عن الكثير من المسؤوليات.[1]

وتعد الكنيسة والمنظمات غير الحكومية بديل لمقدمي الخدمات الاجتماعية عند فشل الدولة في أفريقيا. وتمتلك الكنائس قدرة بشرية ومالية أقوى من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخري؛ وتستخدم قدرات الكنائس في الاهتمامات الاجتماعية؛ ومثال ذلك في نيجيريا حيث تتمتع الكنيسة على عكس المنظمات غير الدينية ، بقدرة هائلة ، أولاً ، للتأثير على المجتمع ، وثانيًا ، لتوليد الأموال التي يمكن استخدامها لتقديم مساهمات ذات مغزى في نوعية حياة النيجيريين العاديين. وهذا نجده في العديد من الكنائس في نيجيريا ، ولكن نجده بشكل كبير بين الطوائف الخمسينية ، ذات القدرات المالية الكبيرة؛ والتي تتفاخر من خلال وسائل الإعلام؛ بأصولها وقدراتها المالية؛ وشراء بعضها طائرات لاستخدام قادتهم. أيضا في أوغندا ذات الانتشار الواسع لمنظمات المجتمع المدني في ظل نظام الرئيس موسيفيني؛ والتي تعتمد علي المساعدات الأجنبية بشكل كبير؛ ظلت الكنائس المنظمات الوحيدة المستقلة نسبيا عن تمويل الدولة والخارج. وان كان البعض يشير إلي أن الشبكات الدولية تقوم بتيسير تدفق الأموال للكنائس المحلية؛ ففي منطقة البحيرات العظمي علي سبيل المثال والتي تضم ١١ دولة وفقا للأمم المتحدة منها الكونغو الديمقراطية ورواندا وبورندي؛ كانت وكالات الإغاثة الكاثوليكية الدولية مثل CRS و CAFOD و TROCAIRE و MISEREOR وما إلى ذلك حاسمة في مساعدة الكنائس

1 **Ibid**,p210

المحلية على المشاركة الكاملة في معالجة ليس فقط حالات الطوارئ ولكن أيضًا للأسباب الجذرية للصراعات في المنطقة. [١]

بالاضافة الي امكانياتها المالية؛ والقدرة الكنائس على تعبئة الكنيسة في جميع أنحاء العالم من خلال علاقاتها الدولية؛ هناك عوامل أخري لنجاح الكنائس في دعم القضايا المحلية؛ وهي السلطة التي تتمتع بها التسلسلات الهرمية للكنائس وقادة الكنيسة الفرديين؛ وتأثير الهياكل المؤسسية للكنائس؛ أيضاً الجهود المشتركة للكنائس مع جمعيات المجتمع المدني الأخرى ؛ وقدرتها على العمل مع السكان على مستوى القاعدة الشعبية ، ليس فقط بتوفير التعليم والرعاية الصحية ولكن أيضًا التعرف على الفقر والقمع والاستغلال وغير ذلك من أشكال الظلم التي يعانيها الناس.

وبالرغم من بروز دور الكنائس في أفريقيا بشكل عام؛ ولكن هناك اختلافات حول الطوائف التي تعتبر جهات فاعلة مهمة في المجتمع المدني. على سبيل المثال ، تعتبر الكنائس الخمسينية ، التي يبرز دورها بوضوح في السياق الكونغولي ، غير ذات أهمية في شمال أوغندا. فالسياق التاريخي – الاجتماعي لكل بلد له أهمية.

ويقع دور الدين في بناء السلام في إفريقيا ضمن الإطار الأوسع لدور الدين في الفضاء العام بشكل عام. وقد تمثل الكنيسة فرصًا لمختلف الجهات الفاعلة والمجموعات التي تشكل جزءًا منها؛ يمكن من خلالها أن يضيفوا أجندات متعددة فيما يتعلق بعملية ببناء السلام. ويستند دور الكنائس في بناء السلام في أفريقيا إلي: أولاً.الشرعية والحياد السياسي المفترض لرجال الدين رفيعي المستوى ومن ثم يمكنهم تسهيل المصالحة الوطنية والانخراط في الدبلوماسية وثانياً. الكنائس لديها إمكانات كبيرة على المستوى المحلي لرفع مستوى الوعي وتغيير المواقف. كما أن إن العلاقة بين الكنائس، ومكانتها داخل مجتمع مدني مقسم عرقيا ، وعلاقتها بالدولة ، كلها أبعاد قد تساعدنا على فهم أدوارها في جهود بناء السلام. [٢]

1 John Katunga, Lessons about the Catholic Church's role in peace processes and post-conflict reconciliation drawn from the Church's experiences in Africa, particularly the Great Lakes region, 2008At:**https://cpn.nd.edu/assets/243354/2008_john_katunga_lessons_about_the_catholic_church_s_role_in_peace_processes_and_post_conflict_reconciliation.pdf**

2Lado Tonlieu Ludovic, S. J, **Op.cit**,p48

ومنذ أوائل تسعينيات القرن الماضي؛ تمت دعوة الزعماء الدينيين في عدد من البلدان الأفريقية للعمل كوسطاء ، لا سيما في أوقات التحول السياسي(الانتقال من نظام الحزب الواحد إلي التعددية)، والصراعات. ومثال ذلك؛ تم دعوة الزعماء الدينيين في أوائل التسعينيات لرئاسة المؤتمرات الوطنية ذات السيادة في بلدان مثل بنين وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي دولة مثل زامبيا، في ظل عدم وجود مؤتمر وطني؛ لعبت الكنائس دورًا حاسمًا لضمان انتقال سلمي نسبيًا إلى سياسة التعددية الحزبية؛ من خلال ممارسة ضغوطًا على نظام كينيث كاوندا للعودة إلى النظام السياسي التعددي. كما تمت دعوة القادة الدينيين لرئاسة لجان الحقيقة والمصالحة الوطنية. وكان رئيس الأساقفة ديزموند توتو مسؤولاً عن أول لجنة من هذا النوع في إفريقيا، حيث قاد عملية المصالحة في جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري. ومنذ ذلك الحين تم تعيين عدد من رجال الدين في مثل هذه اللجان في بلدان أفريقية أخرى.[1]

ويمكننا أن رصد هذا الدور للمجتمع المدني الديني أو المنظمات الدينية في أفريقيا في مراحل بناء السلام المختلفة من خلال الحالات الأتية:

أ) في وسط إفريقيا حيث تعتبر الكنيسة مكونًا حيويًا من مكونات المجتمع المدني؛ ومن كان وجودها محسوسًا في مبادرات بناء السلام عبر المنطقة الفرعية. وقد لعبت هذه المؤسسة المهمة دورًا مؤثرًا ومستقرًا في حالات الصراع وما بعد الصراع في عدد من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. على وجه الخصوص ، لعبت الكنيسة الكاثوليكية في أنغولا دورًا مهمًا في جهود السلام والمصالحة. في عام ١٩٩٩ ، قامت ثلاث منظمات جامعة للكنيسة – مجلس الكنائس المسيحية في أنغولا Council of the Christian Churches of Angola (CICA)، والتحالف الإنجيلي الأنغولي The Angolan Evangelical Alliance (AEA) والمؤتمر الأسقفي في أنغولا وساو تومي وبرنسيب the Episcopal Conference of Angola and (CEAST) Sao Tome – بتأسيس اللجنة الكنسية من أجل السلام في أنغولا the (COIEPA) Inter Ecclesiastical Committee for Peace in Angola، تشمل الكنائس البروتستانتية والكاثوليكية ، لمعالجة قضايا المصالحة. كما لعب جهاز العدالة والسلام الكاثوليكي في أنغولا دورًا رئيسيًا بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ في جلب يونيتا وحكومة

1 **Ibid**,p50

الحركة الشعبية لتحرير أنغولا إلى طاولة المفاوضات في محاولة لإنهاء الحرب الأهلية المستمرة منذ ٢٥ عامًا في البلاد. وفي تشاد ، تعود أنشطة المجتمع المدني التي تقودها الكنيسة إلى عام ١٩٥٧. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ، شاركت مجموعات كنسية مثل الكنيسة الكاثوليكية ولجنة العدل والسلام في عمليات ما بعد الصراع[١].

ب) أظهر قادة الكنيسة في منطقة البحيرات الكبرى قدرة على التعبئة الاجتماعية و أدى هذا الانخراط في بعض الحالات إلى دخول قادة الكنيسة في السياسة المحلية ، وإذكاء التوتر العرقي وحتى التحريض على العنف ؛ وفي المواقف الأخرى، كانت الكنائس مؤثرة في الدعوة إلى السلام. فقد كانت مساهمة الكنيسة في الانتخابات في بوروندي٢٠٠٥ ورواندا٢٠٠٨ كبيرة؛ حيث لعبت وسائل الإعلام الكنسية في بوروندي دورًا محوريًا في ضمان الشفافية أثناء الانتخابات وبالتالي المساهمة في الحد من التوترات في البلاد.[٢]

ج) في منطقة الجنوب الأفريقي؛ ومثال ذلك في موزمبيق، نجد زخما فيما يتعلق بدور المنظمات الدينية في مراحل بناء السلام المختلفة، وندلل علي ذلك من خلال الأتي:

- في الوقت الذي فشلت فيه الجهات الحكومية والمنظمات الدولية في إعادة السلام في المجتمعات التي مزقتها النزاعات؛ نجحت الدبلوماسية الدينية من خلال الدور البارز في صنع السلام الذي حققته حركة سانت إيجيديو الكاثوليكية العلمانية the Catholic lay movement of Sant'Egidio في موزمبيق؛ والذي يعد أحد أفضل الأمثلة على هذا الالتزام بسلام المنظمات الدينية. وبفضل دبلوماسيتهم التي تكونت من عدة جولات من المحادثات بين الفصائل المتحاربة ، تمكنوا من تأمين اتفاق سلام في أكتوبر ١٩٩٢ أنهى عقودًا من الحرب الأهلية بين فريليمو ورينامو.[٣]

1THELMA EKIYOR and NORIA MASHUMBA, "The Emerging Role of Civil Society in Conflict Prevention and Peacebuilding in Central Africa**",** Centre for Conflict Resolution,**THE PEACEBUILDING ROLE OF CIVIL SOCIETY IN CENTRAL AFRICA (**DOUALA, CAMEROON: Centre for Conflict Resolution, The Douala seminar 2006)p27

2 International Security Sector Advisory Team (ISSAT), "Mozambique Civil Society Roles in DDR"

At: **https://issat.dcaf.ch/Learn/Resource-Library2/Case-Studies/Mozambique-Civil-Society-Roles-in-DDR**

3 Lado Tonlieu Ludovic, S. J, **Op.cit**,p49

- قادت المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكان للدور المحوري للمجلس الموزمبيقي المسيحي في عملية السلام منحه الثقة والاحترام للعب أدوار في نزع السلاح. وتعد موزمبيق هي أول دولة في العالم في عام ١٩٩٥ تمنح المجتمع المدني؛ (المجلس المسيحي لموزمبيق) المسؤولية الكاملة عن جمع الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتدميرها الشامل، وكذلك جميع العمليات الأمنية المعقدة للغاية.[١]

د)- في شرق أفريقيا؛ كان أيضا للفاعلين في بناء السلام في إفريقيا علي مستوي المجتمع المدني الديني دور مؤثر ؛ ومثال ذلك لجنة واجير للسلام والتنمية (WPDC)، ومقرها منطقة واجير في شمال شرق كينيا، والتي تدمج الآليات والقيم التقليدية الإسلامية في مبادراتها لحل النزاعات. وتشمل بعض إنجازاتها:

- إنشاء لجنة مشتركة للعشائر لرصد التوترات ومنع الصراع العنيف في منطقة واجير ؛
- زيادة الاعتراف بمساهمة المرأة في صنع السلام في مجتمعاتها؛
- تغيير في المواقف بين رؤساء الشرطة المحلية؛
- إدماج تعليم السلام في المدارس.[٢]

هـ)- أما في غرب أفريقيا يشير تقرير التقييم لعام ٢٠٠٤ في نيجيريا المقدم إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أن مشاركة المنظمات الدينية والمهنية باعتبارها مكملة للمنظمات غير الحكومية؛ كونها تمتلك إمكانات كبيرة تمكنها من بناء القدرات في المجتمع المدني. وهناك توصية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في نفس التقرير المعني بمسألة دعم دور المجتمع المدني على المستوى الوطني ، بإستكشاف إمكانية العمل مع نوعين من الشركاء ذو التأثير الوطني. النوع الأول هو "الاتحادات الكبرى" للمجتمع المدني النيجيري. وتشمل هذه النقابات. نقابة المحامين ؛ الأكاديميين. جمعيات رجال الأعمال؛ و اتحاد جمعيات النساء المسلمات في نيجيريا (FOMWAN) ، أو ربما بعض المنظمات الدينية الرئيسية مثل الجمعية المسيحية في نيجيريا أو المجلس الأعلى النيجيري للشؤون الإسلامية (NSCIA).[٣]

1 International Security Sector Advisory Team (ISSAT), **Op.cit**.
2 Lado Tonlieu Ludovic, S. J, **Op.cit**,p50,51
3 Dapo F. Asaju and Harriet Seun Dapo-Asaju, SOCIAL OBLIGATIONS OF THE CHURCH IN A FAILED NIGERIAN STATE, Mojubaolu Olufunke Okome (ed.)

وخلال النضال من أجل الديمقراطية في نيجيريا في التسعينات ، تحالفت حركة حقوق الإنسان مع الكنائس المسيحية الرئيسية للحملة ضد انتهاكات حقوق الإنسان والفساد والديكتاتورية العسكرية. كانت قيادات الكنائس الرومانية الكاثوليكية والإنجيلية والميثودية ذات صوت مؤثر بشكل خاص في الإدانات العلنية لانتهاكات حقوق الإنسان والحكم الاستبدادي من قبل الجيش وفي مطالب استعادة الديمقراطية. كان الكاثوليكيون يعملون من خلال لجنة العدالة والتنمية والسلام ، وكانوا ناشطين بشكل خاص في الدفاع عن حقوق الإنسان. بالاعتماد على مرجعية العقيدة الاجتماعية الكاثوليكية، ومن ثم كان حراكهم مبني علي أن الكنيسة ليس لديها خيار سوى معارضة الحكم غير الديمقراطي وانتهاك حقوق الإنسان.[١]

ثالثاً. تقييم دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلم في أفريقيا:

يتطلب تقييم منظمات المجتمع المدني في أفريقيا؛ في إطار سعيها لتحقيق أدوارها في بناء السلام؛ رصد لمحددات عمل منظمات المجتمع المدني، ونقاط القوة والضعف، والوصول لتقييم وفقاً لذلك.

١ – البيئة التشريعية:

تم تبرير البيئة التشريعية والقوانين المقيدة في معظم الدول الأفريقية من قبل النظم الحاكمة، وإضفاء الشرعية عليها؛ وذلك من خلال إدراجها في إجراءات مكافحة الإرهاب، وحماية الأمن الوطني، وضمان مساءلة المنظمات غير الحكومية وشفافيتها. وعلى سبيل المثال، في بعض الدول؛ ليبيريا وسيراليون، تم تبرير فرض هذه القوانين؛ بأن أطر سياسات المنظمات غير الحكومية تهدف إلى مواءمة عمل المنظمات غير الحكومية مع أولويات الدولة. وفي حالات أخري أكثراً تشدداً ؛ كان المبرر بأن المجتمع المدني يمثل المصالح الأجنبية والأمن القومي.[٢]

STATE FRAGILITY, STATE FORMATION,AND HUMAN SECURITY IN NIGERIA(New York: PALGRAVE MACMILLAN, First published,2013)p198

1 **Ibid**,p201

2 **Bhekinkosi Moyo, the Legislative Environment for Civil Society in Africa**

وبعض الدول لجأت إلي وضع قوانين مبنية على فهم ضيق للغاية للمجتمع المدني ؛ حيث أنها في كثير من الأحيان تساوي المنظمات غير الحكومية مع المجتمع المدني، كما أنه يقلص مجال نشاطها؛ ليقتصر علي مسائل بعيداً عن الحكم والسياسة وقضايا حقوق الإنسان التي تشكل مكوناً رئيسياً في المشهد السياسي الأفريقي. ومثال ذلك في أوغندا؛ حيث يعرّف قانون المنظمات غير الحكومية الأوغندي المنظمة غير الحكومية على أنها منظمة تم إنشاؤها لتقديم خدمات تطوعية ، بما في ذلك الخدمات الدينية أو التعليمية أو الأدبية أو العلمية أو الاجتماعية أو الخيرية ، إلى المجتمع أو أي جزء منه. ويكمن الخطر في أنه طالما أن الدولة تسن قانونًا يستند إلى هذا التعريف الضيق ، فإنها تستطيع ، وعندما ترى ضرورة لذلك، الاستناد إلى هذا القانون للحد من أنشطة تلك الجماعات التي تعمل في مجالات الديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ القانون رقم ٠٠٤-٢٠٠١ الصادر في ٢٠ يوليو / تموز ٢٠٠١ ، والذي ينظم تكوين وتشغيل الجمعيات غير الهادفة للربح؛ بموجب القانون ، يتم منح الشخصية القانونية للجمعية غير الهادفة للربح من قبل وزير العدل بعد مشورة مواتية من قبل الوزير صاحب الولاية القضائية على الأنشطة المحددة للجمعية. ويمكن لوزير العدل أو حاكم الإقليم ، بموجب المادة ٢٣ ، تعليق نشاط الجمعية لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر بدعوى الإخلال بالنظام العام أو الأنشطة المخالفة للأخلاق الحميدة.[1]أما في أنغولا تضمن المرسوم بقانون رقم ٢/٨٤؛ العديد من القيود والتضييق علي عمل منظمات المجتمع المدني؛ ما أعتبره البعض بمثابة تأديب للمنظمات غير الحكومية، أو نهج نظام استبدادي إلى حد ما تجاه مجتمع مدني ضعيف؛ حيث يحدد بعض المتطلبات من حيث مساءلة المنظمات غير الحكومية أمام مؤسسات الدولة ، على عكس المبدأ العام لاستقلال الجمعيات ومراقبة الأعضاء والتدقيق الداخلي.كما ينص المرسوم على ولاية حكومية على المنظمات غير الحكومية ، تمارسها وزارة الشؤون الاجتماعية. ويشير أيضاً المرسوم إلى رؤية الحكومة لدور المنظمات غير الحكومية؛ بأن تكون شريكة للحكومة ومؤسساتها في المشاريع والأنشطة التي تحددها الحكومة؛ وهو ما يعد

---

https://www.issuelab.org/resources/22244/22244.pdf

1 CIVICUS, LDGL, **Democratic Republic of the Congo: Joint Submission to the UN Universal Periodic Review 33rd Session of the UPR Working Group** (DCR: CIVICUS, LDGL, October, 2018) p5

حد من استقلالية المنظمات غير الحكومية، وإبقاء تدخلات المنظمات غير الحكومية مقتصرة على المناحي الإنسانية والطوارئ فقط.[١]

٢- البيئة التمويلية:

يعد التضييق علي عملية تدفق التبرعات أحد القيود والعوائق علي عمل منظمات المجتمع المدني؛ ومثال ذلك في إثيوبيا؛ حيث يتطلب الإعلان الإثيوبي أن تقوم المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجالات الحكم والسياسة بتعبئة ما لا يزيد عن ١٠٪ من مواردها من مصادر دولية. وفي حالة عدم الإلتزام بذلك تصبح غير أثيوبية؛ في الوقت الذي يحظر فيه علي المنظمات الدولية العمل في المجال السياسي.[٢]

القيود التشريعية المترتبة بعملية التمويل وتأثيرها علي هيكل التمويل لمنظمات المجتمع المدني في أفريقيا تعد مسألة بالغة الأهمية؛ خصوصاً مع الوزن النسبي المهم والمؤثر للتدفق المالي الداعم لتلك المنظمات؛ مع وجود تلك المنظمات في دول تعاني من صراعات أو في مرحلة بناء السلام أو مرحلة إعادة بناء الدولة أو مرحلة إنتقال سياسي(تحول ديموقراطي). وفي نفس الذي أدى الاتجاه نحو الخصخصة وغياب دور الدولة؛ إلى تركيز قدرة القطاع التطوعي ومنظمات المساعدة الذاتية المحلية على المساهمة في توفير الخدمات الصحية والتعليمية. ومع وجود قناعة وتوجه من قبل الجهات المانحة للمساعدات بأهمية دور المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات وبرامج التخفيف من حدة الفقر. كما أن تطبيق المشروطية السياسية كوسيلة لتعزيز الإصلاح السياسي والحكم الجيد لاقي إهتمام المانحين؛ (لاسيما مع كون معظم المانحين يميلون إلى التفسير الليبرالي)؛ ووجود منحي يري إمكانية تعزيز هذه الأهداف من خلال توجيه المساعدات إلى الجمعيات المدنية وجماعات المصالح المنظمة؛ حيث تتضطلع المنظمات المدنية ، وخاصة تلك التي تمثل المهنيين والطبقة الوسطى ، بمسؤولية تسجيل الناخبين ومراقبة الانتخابات والعمل في مجال حقوق الإنسان. وفي مرحلة لاحقة عند تحقق إنتقال سياسي؛ يستمر دعم المانحين بهدف تعزيز ترسيخ الديمقراطية والمشاركة السياسية. [٣]

---

1 Inge Amundsen, Cesaltina Abreu, **Civil Society in Angola: Inroads, Space and Accountability**(Norway: Chr. Michelsen Institute,2006)p7

2 **Bhekinkosi Moyo, the Legislative Environment for Civil Society in Africa** https://www.issuelab.org/resources/22244/22244.pdf

3 Mark Robinson, "Strengthening Civil Society in Africa: The Role of Foreign Political Aid", **Transforming Development Knowledge** (Brighton, UK: Institute of Development Studies, Vol. 47 No. 2A November 2016)p60,61

وفي ظل تلك القيود والمعوقات للمنظمات غير الحكومية، ولما تمثله الأنماط الأخري من مؤسسات المجتمع المدني مثل المؤسسات التقليدية والدينية غير الحكومية علي مستوي الجوانب النفسي والروحي والاجتماعي في السياق الأفريقي وهي جوانب مهمة في بناء السلام؛ فقد كانت هناك مساحات لتلك الكيانات لكي تقوم بادوار محددة في بناء السلام. ونشير هنا لبعض نقاط القوة والضعف فيما يتعلق بالمؤسسات التقليدية والمؤسسات الدينية:

أ) المؤسسات التقليدية: وتتمثل أبرز نقاط القوة فيما يتعلق بدور هذه المؤسسات في بناء السلام في كونها تتمتع بشرعية مستقلة عن الدولة، وأنها تناسب أوضاع هشاشة الدولة والفشل والإنهيار نظراً لأن العديد من مناطق الصراع تكون في المناطق التي تكون فيها الدولة غائبة. أيضاً يمكنها إستهداف المشكلات في المجتمعات الصغيرة نسبياً فيما يتعلق بأعضاء هذا المجتمع.

أما بالنسبة لنقاط الضعف أو حدود الدور؛ فتتمثل في أنه يمكن تطبيق الآليات الخاصة بهذه المؤسسات في بعض الحالات كالمصالحات وليس كل الحالات، كما أن العدالة التي تطبقها تصالحية وليست عقابية علي النمط الغربي؛ وقد تكون لها بعض التداعيات.أيضا فإن دورها لا يمتد إلي القضايا الأخري طويلة الأمد في عملية بناء السلام مثل الحكم الرشيد والديموقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.[١]

ب) المنظمات الدينية: وترتكز أبرز نقاط القوة لهذه المنظمات كونها تمتلك الإمكانيات علي المستوي المحلي لرفع الوعي وتغيير المواقف، وايضاً تمتعها بالشرعية والحياد السياسي المفترض لرجال الدين؛ ومن ثم يمكنها تسهيل المصالحة الوطنية؛ وما يسمي بالدبلوماسية الدينية؛ مثال ذلك كما أشرنا سلفاً؛ حركة سانت ايجيديو الكاثوليكية the Catholic lay movement of Sant'Egidio في موزمبيق. كما أن الأديان الأفريقية التقليدية تزخر بطقوس المصالحة لإستعادة الإنسجام الاجتماعي.[٢]

أما نقاط الضعف(حدود الدور)؛ في حالة وجود إختلافات دينية أو تعدد للطوائف الدينية قد يكون عامل للإنقسام بين قادة المؤسسات الدينية. كما أنه يمكن توظيف الدين في تأجيج الصراعات.

---

1 **Volker Boege, Potential and Limits of Traditional Approaches in Peacebuilding**
At:https://berghoffoundation.org/files/publications/boege_handbookII.pdf

2 Lado Tonlieu Ludovic, S. J, **Op.cit**, p59

خاتمة:

تناولت الدراسة العناصر والمقومات الرئيسية التي تؤسس لدور محوري ومؤثر لمنظمات المجتمع المدني في أفريقيا؛ والتي يمكن التعويل عليها في عمليات بناء السلام؛ خاصة مع ما يتسم به السياق الأفريقي من هياكل وآليات يمكنها التفاعل مع مفردات بناء السلام بمراحله وأبعاده المختلفة. وقد تم في القسم الأول من دراسة رصد مفاهيم وإقترابات وأبعاد بناء السلام؛ وهو المصطلح الذي تم تدشينه في أدبيات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢؛ في محاولة لوضع حلول جذرية للصراعات الممتدة حول العالم؛ ومن ثم فقد وضعت المنظمة برنامج عمل يتضمن معالجة للقضايا السياسية والإقتصادية والاجتماعية؛ وهي بمثابة إعادة إعمار متعددة الأبعاد لا تشمل الجانب المادي فقط؛ بل تشمل مراحل وإجراءات لما يمكن إعتباره بناء للدولة فيما بعد الصراع.

وفي القسم التاني من الدراسة؛ تناولنا بالرصد والتحليل مقومات الدور التي يمكن التأسيس عليها في التفاعل وطرح حلول للصراعات. ونقطة البدء هي في إدراك أهمية المنظمات المحلية أو ما يطلق عليه في أدبيات الأمم المتحدة "الملكية المحلية"؛ وهو يعني الإعتماد علي القدرات المحلية في فهم الصراع وإيجاد حلول واقعية ومستدامة. ويضم الواقع الأفريقي علي وجه الخصوص آليات وهياكل ومؤسسات تقليدية ودينية؛ تعد بمثابة عناصر قوة تتناسب مع أوضاع هشاشة الدولة التي تعاني من الفشل والإنهيار؛ وفي نفس الوقت تتمتع تلك المؤسسات والهياكل والآليات بقدر معتبر من الشرعية؛ ويمكنها أيضا أن تعمل علي الجوانب النفسية والروحية والإجتماعية التي تضررت من جراء تداعيات الصراع.

وفي القسم الثالث من الدراسة تم تناول إمكانيات وحدود الدور (نقاط الضعف والقوة) لمنظمات المجتمع المدني في بناء السلام في أفريقيا.

وقد خلصت الدراسة إلي وجود مقومات يمكن التعويل عليها في بناء السلام في أفريقيا؛ وفي نفس الوقت كانت هناك حدود للدور:

١- تستطيع المنظمات المحلية في أفريقيا تنفيذ مبادرات بناء السلام التي تعكس الظروف الخاصة لكل بيئة؛ كونها تمتلك ميزة إمكانية بناء جسور مع المجتمع المحلي؛ أوما أطلق عليه في أدبيات الأمم المتحدة بالملكية الوطنيةLocal Ownership. ومع وجود معوقات في ظل بيئة تشريعية وتمويلية مقيدة بدرجة كبيرة؛ أتاح ذلك بمساحات للأنماط الأخري من التنظيمات والمؤسسات التقليدية والدينية للقيام بالعديد من الأدوار.

٢- أن المؤسسات التقليدية بإستنادها إلي ثقافات المناطق المتأثرة بالصراع يمكنها إيجاد حلول للتداعيات الاجتماعية المترتبة علي الصراع. وأيضا ما تمتلكه من آليات تقليدية تمكنها من لعب دور مهم فيما يتعلق بالمصالحة.

٣- لدي المؤسسات التقليدية القدرة علي القيام بأدوار مهمة في المجتمعات المحلية؛ كونها تستطيع إستهداف المشكلات في المجتمعات الصغيرة نسبياً فيما يتعلق بأعضاء هذا المجتمع.

٤- صلة الدين بالحياة العامة في افريقيا؛ يمنح المؤسسات الدينية؛ وخاصة الكنسية؛ مقومات دور محوري في عمليات ومراحل بناء السلام؛ كونها تتمتع بنفوذ كبير علي نمط الحياة السلوكي للأفراد.

٥- قدمت الكنائس منصات؛ كانت بمثابة منابر مستدامة لتعزيز الجوانب السياسية والاقتصادية؛ مكنتها من البقاء حتي في ظل الأنظمة القمعية.

٦- تمتع المؤسسات الدينية الكنسية بالاستقلال المالي؛ يمكنها من القيام بادوار مؤثرة؛ وخاصة علي المستوي الاجتماعي.

٧- هناك بعض نقاط الضعف فيما يتعلق بالمنظمات التقليدية وحدود للدور الذي تلعبه في بناء السلام؛ فيمل يتعلق ببعض قضايا بناء السلام مثل الحكم الرشيد والديموقراطية والتنمية المستدامة.كما أنه في حالة المنظمات الدينية قد تشكل الإختلاقات الدينية عوامل للصراع.

٨- أن منظمات المجتمع المدني بشكل عام والتقليدية والدينية في السياق الافريقي؛ تتناسب مع هشاشة وفشل الدولة.

قائمة المراجع:

أولا.المراجع باللغة العربية:

أ)**الكتب:**

١- د.أيمن السيد شبانة، **الأمم المتحدة وبناء السلم: تجارب أفريقية**(الأمارات العربية، الشارقة: مركز الخليج للدراسات).

٢-ديفيد ج.فرنسيس، عبدالوهاب علوب(مترجم)، **أفريقيا السلم والنزاع** (القاهرة: المركز القومي للترجمة،ط١، ٢٠١٠).

ثانياً.مراجع أجنبية:

A) **Documents:**

1- United Nations, Security Council, **S/PRST/2005/30**

2- United Nations, Secretary General, **Secretary General's opening remarks at the Security Council debate on 'The role of civil society in post-conflict peacebuilding** (New York, 22 June 2004).

3- United Nations, Statement by the President of the Security Council, United Nations, Security Council, **S/PRST/2005/30**

4- **UN,** Peacebuilding Support Office, **"UN Peacebuilding: an Orientation"** (UN: Peacebuilding Support Office, September 2010).

B) Books:

1- Austin**,** Beatrix, Martina Fischer, **and Hans** J. Giessmann(eds.) , Advancing Conflict Transformation (Germany: VERLAG BARBARA **BUDRICH first** published: 2014).

2- Huyse, Luc and Mark Salter (Eds) **Traditional Justice and Reconciliation after Violent Conflict Learning from African Experiences (**Stockholm, Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2008**).**

3- Jeong, Ho-Won (ed.), **Approaches to Peace building** (UK: Macmillan Publishers Limited, 2002).

4- Namee, Terence Mc and Monde Muyangwa (Eds.), "**the State of Peacebuilding in Africa Lessons Learned for Policymakers and Practitioner"** (Switzerland: the registered company Springer Nature Switzerland AG, 2021).

5- Okome, Mojubaolu Olufunke (ed.) **STATE FRAGILITY, STATE FORMATION, AND HUMAN SECURITY IN NIGERIA** (New York: PALGRAVE MACMILLAN, First published, 2013).

6- Schilling, Katharina, **Peacebuilding & conflict transformation** (Berlin, Germany: CPS/BfdW, 2012).

7- The Democratic Control of Armed Forces (DCAF), (ed.), **Security Governance in Post-Conflict Peacebuilding**(Geneva: September 2005).

C) **Articls**:

1- Parver, Corinne and Rebecca Wolf, "Civil Societys Involvement in Post-Conflict Peacebuilding" **International Journal of Legal Information** (Washington, DC:

American University Washington College of Law, Volume 36, Issue 1, SPRING, 2008).

2- Peinado, Manuela Mesa, "**The role of NGOS and the civil society in peace and reconciliation processes**" (Spain: Centro de Investigación para La Paz, Marshal Cavendish, 2007).

D) **Papers**:

1- Bryden, Alan, Timothy Donais and Heiner Hänggi,"Shaping a Security Governance Agenda in Post-Conflict Peacebuilding", **Policy Paper – №11** (Geneva: Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), November 2005).

2- EKIYOR, THELMA and NORIA MASHUMBA, "The Emerging Role of Civil Society in Conflict Prevention and Peacebuilding in Central Africa**",** Centre for Conflict Resolution,**THE PEACEBUILDING ROLE OF CIVIL SOCIETY IN CENTRAL AFRICA (**DOUALA, CAMEROON: Centre for Conflict Resolution, The Douala seminar 2006).

E) **Reports:**

1- Sørbø, Gunnar M., **Peacebuilding in post-war situations: Lessons for Sudan**, (Norway: Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights CMI's publications, 2004).

F) **Unpublished Thesis:**

1- ISSIFU, ABDUL KARIM, Women's Participation and Social Provisions in Peace Agreements, **Master's Thesis (**Uppsala, Sweden: Uppsala University, 2020).

G) **Internet Sources**:

1- Hussein Solomon and Sally Matthews1, "**Civil Society, the State and Conflicts in Africa**".At:**https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.624.8837&rep=rep1&type=pdf**

2- John Katunga, Lessons about the Catholic Church's role in peace processes and post-conflict reconciliation drawn from the Church's experiences in Africa, particularly the Great Lakes region, 2008

At:**https://cpn.nd.edu/assets/243354/2008_john_katunga_lessons_about_the_catholic_church_s_role_in_peace_processes_and_post_conflict_reconciliation.pdf**

3- **http://www.ceipaz.org/images/contenido/Peace-building%20overview_ENG.pdf**

4-Madoka Futamura and Mark Notaras, "Local Perspectives on International Peacebuilding**"at: https://unu.edu/publications/articles/local-perspectives-on-international-peacebuilding.html#info**

5- International Security Sector Advisory Team (ISSAT), "Mozambique Civil Society Roles in DDR" At: **https://issat.dcaf.ch/Learn/Resource-Library2/Case-Studies/Mozambique-Civil-Society-Roles-in-DDR**

6- Bhekinkosi Moyo, the Legislative Environment for Civil Society in Africa

At https://www.issuelab.org/resources/22244/22244.pdf

7- **Volker Boege, Potential and Limits of Traditional Approaches in Peacebuilding**
At:https://berghoffoundation.org/files/publications/boege_handbookII.pdf